

تقرير حول ندوة علمية وطنية في موضوع:

«مشكلات البيئة ورهانات التنمية المستدامة»

ذة. يسرى بوزيد

كلية أصول الدين – جامعة عبد المالك السعدي

تطوان - المغرب



نظمت شعبة «الفلسفة والفكر الإسلامي والحضارة» وبتنسيق مع مركز الدكتوراه «الدراسات العقدية والفكرية» بكلية أصول الدين بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان؛ ندوة علمية وطنية في موضوع «مشكلات البيئة ورهانات التنمية المستدامة» يومه الأربعاء 18 دجنبر 2019 م، وقد توزعت فعاليتها على ثلاث جلسات علمية تلو جلسة افتتاحية؛ وقد بنتها عشرون مشاركة من مختلف الجامعات المغربية ومنتوع المشارب والحقول؛ شريعة وفلسفة وقانونا وأحياء وعلم اجتماع...

استهلت الجلسة الافتتاحية للندوة بتلاوة قرآنية للطالب حسن حسني، تلتها كلمة السيد العميد الدكتور محمد الفقير التمساني رحب فيها بالسادة المشاركين والحضور؛ ومنوهاً بمركزية

الفقه البيئي في الإسلام، وباسم مركز الدكتوراة «الدراسات العقدية والفكرية» قدم فضيلة د. محمد الشنتوف نائب العميد المكلف بشؤون البحث العلمي والتعاون كلمة ترحيبية ردفها جلسة علمية أولى بتسييره وهذه أبرز قطوف مداخلاتها:

تقدم د. نور الدين بلخير بعرض وسمه: «حماية حق الإنسان في بيئة سليمة بين النصوص الشرعية والقواعد القانونية الدولية والوطنية»، تحدث فيها عن الأسس الشرعية المستجيبة لذاك الحق الإنساني في سلامة البيئة في كل من القرآن الكريم الزاخر بمشاهد عمران الأرض وأمانة الاستخلاف وحرمة الإضرار بالنفس والغير وقاعدة عدم الإفساد في الأرض؛ والسنة النبوية الموصية بالبيئة خيرا في مرويات ملؤها التحفيز لإحياء الأرض، ثم عرج على الأسس القانونية والتي تأخرت عن سالفها التشريعية، وفيما يسمى بحقوق التضامن أظهر مميزاتها نحو: تطلّنها للاعتراف بالدول النامية، ودعا إلى تبنيّ أرحب لبنود الاتفاقيات الدولية من قبل التشريع الوطني ودستورته بصبغة الإلزام؛ وأشاد بحراس الشأن البيئي وموثيق انخراط المغرب في المسلسل العالمي البيئي التنموي المستدام.

وتحت عنوان «الاغتراس: أحكامه الشرعية وامتداداته الفقهية ومقاصده البيئية» دّل د. أحمد أهلال على امتياز البيئة فقهيًا عبر أبواب «الاغتراس والمزارعة والمساقاة» وامتداداتها الفقهية الإيمانية والخلقية والمائية والتجارية والأسرية؛ ومقاصدها البيئية المتكاملة مع الكليات التشريعية، ليخُصّ إلى الوصل الشمولي لهموم البيئة وقضاياها في الدرس الفقهي وتلازمية مشكلات البيئة المركّبة؛ فجزؤها في مقام كلّها في خطر إخلال الفرد وجمعه بها.

أما ورقة «فلسفة الأخلاق البيئية النقدية وبناء مفهوم التربية البيئية» ففضل بقراءتها د. جمال الدين ناسك وفتح فيها ملف النقد الفلسفي الأخضر للحداثة الغربية وموقع البيئة من الأنا وأحقيتها بالارتقاء وإعادة الاعتبار، معرجا على النقد الأخلاقي للنظام العلمي التقني الحديث في منظومة الأخلاقيات البيئية، كما نادى إلى استغلال معقلن بصيغة إنقاذية، وبين التصورات الدينية لواقع البيئة في النظرة الفلسفية لأخلاق البيئة؛ مشيرا إلى ضآلة الأثر القانوني في مقابل اليد الطولى للقيم وبصماتها في خطّ تدابير التربية البيئية.

كما تخللت الجلسة كلمات مهمّات لكل من المتدخلين: د. إبراهيم إيمون في موضوع «الثقافة البيئية في النصوص القرآنية؛ نماذج نظرية وحلول عملية»، ود. محمد بلال أشمل في عرض «الإنسان

العمراني مدخل أخلاقي إلى المشي في مناكب الأرض»، ود. إدريس أوهنا في ورقة بعنوان «حفظ البيئة وجودا وعلما، مقارنة فقهية مقاصدية».

وأعقبها ثاني جلسة ومسير أشغالها د. عبد العزيز الرحموني، ومستهلها مع د. محمد التغواطي في عرضه: «السياسات العمومية في مجال البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة»، والذي قصد من خلاله بيان سمات القانون البيئي من حداثة وتواؤم مع المطالب البيئية، مركزا على مبادئ قانون البيئة نحو: التعاون الدولي وخدمته الجلي باعتبار الإرث البيئي المتقاسم جغرافيا وطبيعيًا واقتصاديا وعلميا عبر تبادل المكتات، والوقاية الدارئة للمفاسد وتحميل مسؤولية التلويث لمقترفه، وحق ابن البيئة في الشكوى القضائية عند الضرر الطبيعي، وأعرب تحت «آليات رعاية البيئة» عن ضرورة اتحاد الكل سندا للجزء الواهين؛ لاسيما وأن البيئة بلا حدود، ليختم بمفهوم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وخصائصها مثل العالمية وتحقيق التوازن البيئي، وأكد على أن من أوجب الواجبات تحقيق العيش الكريم وتعميق الوعي البيئي.

أما المداخلة الرديفة فعنوانها: «التغيرات المناخية وأثرها على التنوع البيولوجي»، عرضت فيها الباحثة سميرة عيسو أبرز عوامل تلك التغيرات في العالم بين بشرية غيرت تركيبة سطح الأرض بالتمدد الحضري وإعدام غابات واستنابات أشباهها، وبين عوامل طبيعية ذات صلة بكثافة الشمس ومدار الأرض حولها؛ وعلاقتها بكم الإشعاع الشمسي وضبط وتيرة الأزمنة الجليدية، ونظام الضغط الجوي وأثره على درجة الحرارة، وكذا الأهباء الجوية وثنائي أوكسيد الكربون نتاج ثورات البراكين. وأوضحت أهم مؤشرات رصد تغير النظام المناخي عبر ما يعاين في الغلافين الجوي والجليدي والمحيطات والتساقطات المطرية، ثم أثار كل هذا في التنوع البيولوجي وهمومه؛ وأهمها الاستنزاف السفية للكنوز البيولوجية.

ثم تناول الكلمة د. عبد الرحمن مرادي في موضوع: «السياسة البيئية بالمغرب؛ الطاقة الريحية والطاقة الشمسية؛ آفاقهما لتطوير استراتيجيات تنموية بديلة تحمل رهان مستقبل أمن»؛ استهدف من خلاله الإشادة بالإصلاح الدستوري والمؤسساتي المثمر للميثاق الوطني للبيئة؛ وبالمزايا الطاقية بفضل الاختيار المغربي للموارد المتجددة لنتاج طاقى كهربائي ولرفع منسوب الطاقة النظيفة مدعما ذلك بنسب طاقية مطمئنة، مع التنويه بمنع المغرب للمواد المعدلة جينيا، وتعرض في جانب من مداخلته إلى الإطار التشريعي والمؤسساتي المشجع للقطاع الخاص على توسيع اعتماد الطاقات

المتجددة، وإلى إنجازات المحطات الشمسية والريحية ومشاريعها الإصلاحية الواعدة لريح الرهانات التنموية.

وفي الحقل الإعلامي كان للسيد أحمد المريني عرض بوسم: «الإعلام البيئي في المغرب؛ أية مسؤولية في تدهور الوضع البيئي؟»؛ لتختتم الجلسة بمداخلة ألقاها د. مصطفى السعيدى بعنوان: «الإشكالات البيئية بين رهانات التنمية وأخلاق المسؤولية».

ثم كان للحضور موعد مع الجلسة الثالثة الختامية بتسيير الأستاذ محمد زين العابدين، ليتناول الكلمة فيها تباعا ثلة من الباحثين والمهتمين بالشأن البيئي، ومنهم د. عبد الغني يحيوي، في عرض بعنوان «التلوث البيئي وأثره على الأمن الصحي»، ود. عبد الإله بنتهامي، في مشاركة باللغة الفرنسية بعنوان «Mots et maux de l'environnement»، ثم تناول الكلمة د. أحمد الفراك في بحثه الموسوم بـ«غضب غايا الأخير على شفا الهاوية النووية»؛ درس فيه الاهتمام الفلسفي بالأرض (أو «غايا» في التاريخ الميثولوجي الإغريقي)، وذهب إلى أن (أخلاق الفضيلة أو الواجب أو المنفعة) لفلاسفتها (أرسطو، كانط، وليام جيمس) غير ذات أثر في التوعية المنشودة وتربية الباعث القيمي وعقد الصلح بين الإنسان وبيئته، حيث أن سكان البيئة واعون نسبيا بجودة الحياة في بيئة غير رديئة، وأن من يهلك فيها ويفسد فيها يربك مهمته الانتمائية، لكنهم يظلون المهتم الوحيد الثابتة إدانته في كل محاكمة علمية، عمدا قَلما يشوبه سهو، وتبعاً لذلك انبرت الأقلام الفلسفية والأخلاقية إلى نداء السلام البيئي، كما جَلَى فضيلته رحابة الوطن في الدراسات البيئية المعاصرة؛ فهو متعد من البلد إلى كويكب الأرض، واشتغل على قراءة كتاب «رحلتي على شفا الهاوية النووية» (My journey at the Nuclear Brink) لمؤلفه الأمريكي الخبير في الأمن النووي وليام بيرى، تُرجم عام 2019 م، وهو في الفلسفة البيئية.

وفي ورقة بعنوان: «الحفاظ على التنوع البيولوجي بحوض البحر الأبيض المتوسط ما بين المغرب وإسبانيا» قارن د. يونس المرابط بين جهود الضفتين في تحقيق الأمن البيئي بعد بيانه لمفهوم البيئة البحرية والتنوع البيولوجي وقيمتها المهمة، وحذر من تضخم خطر الإنسان على بيئته برها وبحرها وجوّها على إثر نقلته من بدائية بداياته إلى نهم استهلاكي غير حكيم في سواده، وأفرد بالحديث الاتفاقيات والمواثيق والمؤتمرات الخضراء المنعقدة بشأن البيئة البحرية خصوصا، نحو: اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث المعتمدة في مؤتمر المفوضين للدول الساحلية لمنطقة البحر

الأبيض المتوسط، وميثاق «ملقة» التعاوني بين إسبانيا والمغرب؛ وأشار إلى حماية التراث البيولوجي ركنا من أركانه.

وخصت زاوية علم الاجتماع بكلمة «علم اجتماع البيئة: الموضوع والمنهج»؛ تقدم بها د. محمد الشرايبي؛ وفحواها كون البيئة متجاذبة الأطراف بين التنمية المستدامة والإيكولوجيا والتجنس ودينامية النطاق الاجتماعي، كما ذكر الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع البيئي التي امتدت من الإيكولوجيا البشرية الجديدة المرتكزة على التفاعل البيئي الفيزيقي والسلوك البيئي ومنحاه القيمي إلى التهديد التكنولوجي والاقتصاد السياسي للبيئة، ووجه عناية الدارسين إلى مدى قابلية علم الاجتماع لخدمة مسألة البيئة، فرغم تخلفه في التحليل البيئي إلا أنه سارٍ في الحركات الاجتماعية والاستجابات البيئية وكذا المؤسسة لرعاية ما أسماه «بالأرصدة البيئية»، والتفاوض والمشاركة الديموقراطية للجواب عن أسئلة البيئة، والعلاقة التأثيرية بين المجتمع والطبيعة أو دراسة الأثر الاجتماعي لظاهرة طبيعية ما.

ومن الأبحاث التي كانت مقررة لهذه الندوة الغنية: «الحماية الجنائية البيئية على ضوء العمل القضائي» للدكتور بلعيد تويس، وبحث "Caractérisation, évaluation et valorisation de la Géodiversité et développement durable dans le Parc National de Talassemtane (NW du Maroc) " من إعداد د. علي أولاد سيدي محند، و«الأمن البيئي بين رهانات الحق الإنساني والاجتماعي وضرورات التضحية الاقتصادية» بحث قدّمه د. عبد الرحمن الزكريتي، ويدعو فيه إلى الذود عن الصلة المقدسة بين الإنسان وأمه؛ الأرض، ومراجعة الحاضر البائس للأولوية الاقتصادية على حساب الطبيعة والتي أمنها حق للإنسان وفيها أمانه، وعبر عن محورية المدخل العلمي من خلال مسؤولية العلوم الاجتماعية في تقويم الأغاليط في أفق تسامح بين البيئة والإنسان، ونبه إلى أن التضحية إن كانت الخيار الأوحده فبالريح من أجل الحياة لا العكس، وذلك في معرض التحذير من إمكانية انقراض الإنسانية قبل الرأسمالية ونظم الاقتصاد المدمر كلما فشلت مؤامرة المال على الأرض «اللعبة» سراً أو جهاراً.

وختامها مناقشة الحضور لمضامين المشاركات، تلتها كلمة ختامية للدكتور أحمد الفراك شكر فيها المشاركين والعمادة والشعبة واللجنتين العلمية والمنظمة والحاضرين.